

معاهدة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية

جدة ، ١٠/٣/١٤٢١هـ - الموافق ١٢/٦/٢٠٠٠م (*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معاهدة حدود دولية بين المملكة العربية والجمهورية اليمنية

ترسيخاً لمرى الأخوة والمودة وصلة القرى التي تربط الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية .
واستناداً إلى ما يجمعهما من أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية وقوامها التعاون على البر والتقوى .
وانطلاقاً من ما تنسجها روابط تاريخهما المشترك وأساسها التعاون والتعاقد وإشاعة الأمن والسلام والسكينة بينهما .
وتأسيساً على ما تتميز به العلاقة الأخوية القائمة بين قيادتي البلدين الشقيقين ، مثله بخادم الحرمين الشريفين الملك / فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وأخيه فخامة الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية حفظهما الله ، من مودة وصفاء وحرص على كل ما من شأنه ترسيخ وتوطيد العلاقات الأخوية الحميمة بين الشعبين الشقيقين ، وحرصاً منهما على إيجاد حل دائم لمسألة الحدود البرية والبحرية بين بلديهما بما ترتضيه وتصونه الأجيال المتعاقبة حاضراً ومستقبلاً ، سواء الحدود التي عيّنتها معاهدة الطائف الموقعة بين المملكتين في عام ١٣٥٣هـ الموافق ١٩٣٤م ورسمتها هيئات مشتركة حسبما هو وارد ومبين في تقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة ، أو تلك التي لم يتم ترسيمها . فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة (١) :

يؤكد الجانبان المتعاقدان على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها . كما يؤكدان التزامهما بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ٢٧/رمضان/١٤١٥هـ .

المادة (٢) :

يحدد خط الحدود الفاصل النهائي والدائم بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية على النحو التالي :

أ - الجزء الأول : يبدأ هذا الجزء من العلامة الساحلية على البحر الأحمر (رصيف البحر تماماً رأس المروج شامي لمنفذ رديف قراد) وإحداثياتها هي : خط عرض (٨ . ١٤ . ٢٤) شمالاً وخط طول (٧ . ١٩ . ٤٦ . ٤٢) شرقاً وينتهي عند علامة جبل الثار وإحداثياتها هي (٥٨ . ٢١ . ٤٤) شرقاً و (٠٠ . ٢٦ . ١٧) شمالاً ، وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (١) . ويتم تحديد هوية القرى الواقعة على مسار هذا الجزء من الخط وفقاً لما نصت عليه معاهدة الطائف

(*) نصّ المعاهدة مع الملحقين ٣ و ٤ ، واستثناء الملحقين ١ و ٢ الخاصين بالإحداثيات .

وملاحقها بما في ذلك إلتئامها القبلي ، وفي حالة وقوع أي من الاحداثيات على موقع أو مواقع قرية أو قرى أحد الطرفين فإن المرجعية في إثبات تبعية هذه القرية أو القرى هو إلتئامها لأحد الطرفين ويتم تعديل مسار الخط وفقاً لذلك عند وضع العلامات الحدودية .

ب- الجزء الثاني : هو ذلك الجزء من خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه ، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ترسيم هذا الجزء بصورة ودية . ويبدأ هذا الجزء من جبل الثار المحددة إحداثياته أعلاه وينتهي عند نقطة النسق الجغرافي لتقاطع خط عرض (١٩) شمالاً مع خط طول (٥٢) شرقاً ، وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (٢) .

ج- الجزء الثالث : هو الجزء البحري من الحدود الذي يبدأ من العلامة البرية على ساحل البحر (رصيف البحر تماماً رأس الموج شامي لمنفذ رديف قراد) المحددة إحداثياتها أعلاه ، وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم (٣) .

المادة (٣) :

١- بغية وضع العلامات (الساريات) على خط الحدود ، بدءاً من نقطة إلتقاء حدود البلدين مع حدود سلطنة عمان الشقيقة عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض (١٩) شمالاً وخط طول (٥٢) شرقاً وانتهاء برصيف البحر تماماً رأس الموج شامي لمنفذ رديف قراد بإحداثياته الواردة في الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) ، فإن الطرفين المتعاهدين سوف يكلفان شركة دولية بالقيام بالمسح الميداني لكامل الحدود البرية والبحرية ، وعلى الشركة المنفذة المتخصصة والفريق المشترك من الجانبين المتعاهدين التقيد بالصارم بالمسافات والجهات بين كل نقطة والنقطة التي تليها وبقية الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف . وهذه أحكام ملزمة للطرفين .

٢- سوف تقوم الشركة الدولية المتخصصة بإعداد خرائط مفصلة لخط الحدود البرية بين البلدين ، وسوف تعتمد هذه الخرائط بعد توقيعها من قبل ممثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بصفتها خرائط رسمية تبين الحدود الفاصلة بين البلدين وتصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسوف يوقع الطرفان المتعاقدان على اتفاق حول تغطية تكاليف أعمال الشركة المكلفة بتشديد العلامات على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين .

المادة (٤) :

يؤكد الطرفان المتعاقدان التزامهما بالمادة الخامسة من معاهدة الطائف وذلك فيما يتعلق بإخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن خمسة كيلومترات على طول خط الحدود المرسوم بناء على تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف . أما بالنسبة لخط الحدود الذي لم يتم ترسيمه ، بدءاً من جبل الثار حتى نقطة تقاطع خط عرض (١٩) شمالاً مع خط طول (٥٢) شرقاً ، فيحكمه الملحق رقم (٤) المرفق بهذه المعاهدة .

المادة (٥) :

تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقاً للإجراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاهدين وتبادل وثائق التصديق عليهما من قبل الدولتين .

عن الجمهورية اليمنية
عبد القادر عبد الرحمن باجمال
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

عن المملكة العربية السعودية
سمود الفيصل
وزير الخارجية

جلد : ١٤٢١/٣/١٠ هـ ، الموافق ٢٠٠٠/٦/١٢ م .

الملحق رقم (٣)

خط الحدود البحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية

- ١- يبدأ الخط من النقطة البرية على ساحل البحر « رصيف البحر تماماً رأس الموج شامي لمنفذ رديف قراد » ذات الإحداثيات التالية : (٨ . ١٤ ٢٤ ١٦) شمالاً ، (٧ . ١٩ ٢٦ ٤٢) شرقاً .
- ٢- يتجه الخط في خط مستقيم مواز لخطوط العرض حتى يلتقي بنقطة ذات الإحداثيات (٨ . ١٤ ٢٤ ١٦) شمالاً ، (٠٠ ٠٩ ٤٢) شرقاً .
- ٣- ينحني الخط في اتجاه الجنوب الغربي حتى النقطة ذات الإحداثيات التالية : (٢٤ ١٧ ١٦) شمالاً ، (٠٠ ٤٧ ٤١) شرقاً .
- ٤- ومنه في خط مستقيم مواز لخطوط العرض في اتجاه الغرب إلى نهاية الحدود البحرية بين البلدين .

الملحق رقم (٤)

لمعاهدة الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية

حول تنظيم حقوق الرعي . وتحديد تموضع القوات المسلحة على جانبي الجزء الثاني

من خط الحدود بين البلدين المشار إليه في هذه المعاهدة .

واستغلال الثروات الطبيعية المشتركة على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين

المادة (١) :

- (أ) تحدد منطقة الرعي على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة بعشرين كيلو متر .
- (ب) يحق للرعاة من البلدين استخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود استناداً إلى التقاليد والأعراف القبلية السائدة لمسافة لا تزيد عن عشرين كيلو متر .
- (ج) سوف يجري الطرفان المتعاقدان مشاورات سنوية لتحديد نقاط العبور لأغراض الرعي بناءً على ظروف وفرض الرعي السائدة .

المادة (٢) :

- يُعنى الرعاة من مواطني المملكة العربية السعودية ومواطني الجمهورية اليمنية من :
- (أ) نظام الإقامة والجوازات وتصرف لهم بطاقات مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة .
 - (ب) الضرائب والرسوم على الأمتعة الشخصية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يحملونها معهم ، وهذا لا يمنع أيّاً من الطرفين من فرض رسوم جمركية على الحيوانات والبضائع العابرة لغرض المتاجرة .

المادة (٣) :

يحق لأي من الطرفين المتعاقدين وضع القيود والضوابط التي يرونها مناسبة لعدد السيارات العابرة مع الرعاة إلى أراضيهم ، وكذلك نوع وعدد الأسلحة النارية المسموح بحملها شريطة أن يكون مرخصاً لها من السلطات المختصة في البلدين مع تحديد هوية حاملها .

المادة (٤) :

في حالة انتشار مرض وبائي يصيب الثروة الحيوانية فلكل طرف الحق في فرض الاجراءات الوقائية اللازمة وفرض قيود على استيراد وتصدير الحيوانات المصابة وعلى السلطات المختصة في البلدين التعاون فيما بينها للحد من انتشار الوباء قدر الإمكان .

المادة (٥) :

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن عشرين كيلو متر على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة ، ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسيير دوريات أمن متنقلة بأسلحتها الاعتيادية .

المادة (٦) :

في حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار على طول خط الحدود بين البلدين ، بدءاً من رصيف البحر تماماً رأس المعرج شامي لمنفذ رديف قراد وحتى نقطة تقاطع خط عرض (١٩) شمالاً مع خط طول (٥٢) شرقاً ، فإن الطرفين المتعاقدين سوف يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاستغلال المشترك لتلك الثروة .

المادة (٧) :

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة ويصادق عليه بالطرق المعتمدة في البلدين .